

Distr.
GENERAL

S/1997/564
19 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة
لتقديم الدعم في هايتي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير في إطار قرار مجلس الأمن ١٠٨٦ (١٩٩٦) المؤرخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧، وكذلك البيان الوارد في الفقرة ٣٢ من تقرير المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٧ (S/1997/244) الذي تم على أساسه تمديد ولاية البعثة للمرة الأخيرة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

٢ - وكما تم إبلاغ مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، يأخذ هذا التقرير في حسابه بصفة خاصة المشاورات التي أجراها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، برنار مييه، أثناء زيارته إلى هايتي فيما بين ١٠ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٧. كما يستند التقرير إلى المناقشات التي أجراها في وقت سابق ممثلي الخاص مع حكومة هايتي، وإلى آراء فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي".

ثانيا - الحالة السياسية والأمنية

٣ - منذ تقديم تقرير المؤرخ ٢٤ آذار/ مارس، أدى عدد من التطورات التي تبعث على القلق إلى خلق مزيد من انعدام اليقين في هايتي، مما أبرز بوضوح مدى هشاشة انتقال البلد إلى الديمقراطية. ففي ٩ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء روزني سمارث استقالة حكومته، قائلاً إن التوترات داخل الائتلاف الحاكم تجعله عاجزاً عن التحرك، وأنهى باللائمة بصفة خاصة على بعض التطورات المحيطة بالانتخابات الأخيرة. وفي ٢٦ آذار/ مارس، استدعى رئيس الوزراء سمارث للمثول أمام مجلس النواب للرد على أسئلة في استجواب رسمي لحكومته، أعقبه تصويت على سحب الثقة من الحكومة، وهو ما فشل بفضل الأغلبية التي يتمتع بها حزبه، منظمة لافالاس السياسية. غير أن الحكومة فشلت عقب ذلك في الاستفادة من انتصارها. وأشار السيد سمارث عند استقالته إلى استمرار الانتقادات من بعض القطاعات التي لم تقبل قرار البرلمان، والتي كانت تريد إرغام الحكومة على "الاستقالة تحت ضغط الشارع".

٤ - وفي ٦ نيسان/أبريل، أجريت الجولة الأولى من انتخابات ثلث مجلس الشيوخ وعضوين في مجلس النواب، وانتخابات آلاف من أعضاء الجمعيات المحلية، دون وقوع حوادث كبرى، وإن كان بعض الناشطين



السياسيين قد لجأوا إلى أساليب ترويع مفرطة تذكر بأنظمة سابقة. وإجمالاً، يعتقد أن أقل من ١٠ في المائة من الناخبين هم الذين أدلوا بأصواتهم، وإن لم تتوفر أي إحصاءات موثوق بها. ويبين هذا المستوى المنخفض من الإقبال على الإدلاء بالأصوات مدى الإحباط من العملية ونضاد الصبر إزاء عدم تحقق نتائج ملموسة من وراء عودة الحكم الدستوري.

٥ - وعقب الإدلاء بالأصوات، كانت هناك تساؤلات بشأن نزاهة الانتخابات. وفي رسالة موجهة إلى المجلس الانتخابي المؤقت في ٧ أيار/مايو، أشارت بعثة مراقبي الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، التي قامت بمراقبة العملية بناءً على طلب من الحكومة، إلى حدوث مخالفات و "محاولات للتلاعب بالنتائج" في بعض المناطق. وأشارت بعثة مراقبي الانتخابات إلى استخدام قوائم ناخبين غير كاملة ومكتوبة بخط اليد وإلى اتباع إجراءات غير مرضية في عد الأصوات، وإلى أن معدل الإدلاء بالأصوات كان يقترب من ١٠٠ في المائة، بل ويزيد عن ذلك، في بعض الأماكن. وفي بلاغ مؤرخ ٢٧ أيار/مايو، أعربت بعثة مراقبي الانتخابات علناً عن أسفها لحدوث "العديد من المخالفات وأوجه القصور الإجرائية والنقاط المثيرة للخلاف، مما نال من نزاهة" العملية.

٦ - وكان مما يثير القلق بصفة خاصة القرار الذي اتخذته المجلس الانتخابي المؤقت بعدم إدراج بطاقات التصويت الخالية في تعداد الأغلبية المطلقة. وحقق ذلك انتصارين فوريين لاثنتين من مرشحي مجلس الشيوخ من حركة "فانمي لافالاس"، الحزب السياسي الذي شكله مؤخرًا الرئيس السابق أريستيد. فأحدهما، وهو مستشار شرطة سابق للرئيس أريستيد كان مجلس الشيوخ قد رفض التصديق على تعيينه رئيساً للشرطة في أواخر عام ١٩٩٥، أعلن انتخابه في المحافظة الجنوبية الشرقية بحصوله على ٥٠,١٢ في المائة من الأصوات. وأحدثت هذه المسألة جفوة بين الحزبين السياسيين الرئيسيين لحركة "لافالاس"؛ حزب "فانمي لافالاس" الذي ساند موقف المجلس الانتخابي المؤقت، ومنظمة "لافالاس" السياسية. وفي ٨ أيار/مايو، أجاز مجلس النواب قراراً يطلب إلى المجلس الانتخابي المؤقت الامتناع عن نشر النتائج النهائية للجولة الأولى إلى أن يتسنى للبرلمان أن يوافق على تفسير للقانون المتنازع بشأنه. غير أن المجلس، وهو هيئة مستقلة، لم يمثل للقرار، ولم يلق اعتباراً للرأي القانوني الذي أعربت عنه بعثة مراقبي الانتخابات والذي مفاده أن المادتين ١٠٨ و ١٠٩ من قانون الانتخابات تنصان بوضوح على وجوب إدراج بطاقات التصويت الخالية في تعداد الأصوات. وعلاوة على ذلك، لم يرد المجلس رسمياً على التماسات الأعضاء الذين اعترضوا على النتائج. ودفع ذلك منظمة لافالاس السياسية إلى أن تعلن أنها لن تشارك في الجولة الثانية ما لم تفحص نتائج الجولة الأولى من جديد وتتخذ تدابير تصحيحية.

٧ - وتزايد القلق من جراء قرار المجلس الانتخابي المؤقت بعدم مجازاة بعض موظفي الانتخابات في المناطق التي حدثت بها معظم المخالفات، والاكتماء بنقلهم إلى مناطق أخرى. ورداً على نقل هؤلاء الموظفين، انسحب أيضاً "حزب البوابة المفتوحة" من الانتخابات قبل أيام قليلة من الموعد المحدد للجولة الثانية، متذرعاً بانعدام ثقته في المجلس.

٨ - وتعثرت المحاولات المبذولة من جانب المجتمع الدولي لمساعدة الجانبين على التوصل إلى حل مشترك. وعقب انسحاب حزبين من الأحزاب الثلاثة المشاركة، تأجلت الجولة الثانية للمرة الثانية، ولم يتقرر موعد جديد لإجرائها. ولا تزال منظمة لافالاس السياسية وحزب البوابة المفتوحة يطالبان بعدد من الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك استبدال المجلس الانتخابي المؤقت. وفي غضون ذلك، يحاول المجلس الانتخابي المؤقت الحالي إكمال انتخابات الجمعيات المحلية، وأجريت انتخابات محلية تكميلية في ٦ تموز/يوليه. وحسب ما تقوله بعثة مراقبي الانتخابات، فإن هذه الانتخابات، التي لم يعلن عنها إلا قبل خمسة أيام من إجرائها، قد شابها الكثير من المشاكل ذاتها التي شابته انتخابات نيسان/أبريل. وكانت المشاركة في الانتخابات متدنية بصورة بالغة، وكانت هناك شواهد على ملء الصناديق ببطاقات الاقتراع المزورة في بعض الأماكن.

٩ - وفيما يتعلق بالأمن، ظلت الحالة منذ تقرير الأخير تتسم باستمرار الاضطرابات، وهو ما يرجع أساساً إلى السخط على الحالة الاقتصادية للبلد وعدم تحسن الأحوال المعيشية، فضلاً عن الشقاق الحزبي داخل حركة لافالاس الحاكمة. وحدث العديد من المظاهرات وإغلاق الطرق وحوادث العنف، التي كان بعضها متصلاً بالانتخابات. وتعرض مرشح حزب البوابة المفتوحة لمجلس الشيوخ عن المحافظة الغربية لعدة اعتداءات.

١٠ - وأدى الشقاق داخل حركة لافالاس إلى إبطاء عمل الحكومة، وأعاق التقدم في انتقال البلد إلى الديمقراطية، وكذلك في إنجاز الإصلاحات الاقتصادية التي يتوقف عليها بدرجة كبيرة الإفراج عن المساعدات الأجنبية. كما أدى الشقاق الداخلي إلى تآكل الثقة العامة في قدرة السلطات على حل المشاكل الخطيرة التي تواجهها هايتي. فني نظر الكثيرين من مواطني هايتي، لا يزال ينظر إلى الحكومة على أنها عديمة الفاعلية وفاسدة ولا تستجيب لشواغلهم. وتؤكد هذا التصور بتكرار فشل البرلمان في تحقيق النصاب القانوني اللازم لانعقاده، وهو ما عرقل اعتماد تشريعات رئيسية. وجدير بالملاحظة أن ميزاتية ١٩٩٦-١٩٩٧ لم يتم إقرارها إلا في ٦ أيار/مايو، بعد مضي أكثر من سبعة أشهر من السنة المالية، مما أدى إلى فقدان قدر كبير من المعونات الأجنبية.

١١ - والآن، أصبح المجتمع الدولي نفسه هو الذي يتعرض للهجوم ويواجه اللوم بسبب استمرار مصاعب البلد. وراحت بعض المنظمات الشعبية تعارض علناً ما تسميه "الاحتلال الأجنبي". ومؤخراً، دعت إحداها إلى الكفاح المسلح "لتحرير" البلد. وفي حين لا يعدو ذلك على الأرجح أن يكون سوى آراء أقلية عالية الصوت، فإن المشاعر الوطنية المتطرفة العميقة منتشرة بصورة واسعة، بما في ذلك بين أولئك الذين يفضلون استمرار وجود دولي في البلد. ووجدت الدعوات الصادرة عن بعض "المنظمات الشعبية" التي تطالب برحيل "المحتلين" أصداً لها على لسان قلة من الساسة من حركة لافالاس الحاكمة ومن المعارضة على حد سواء. غير أن هذه الدعوات لم تكن موضع تأييد كثيرين ممن تحدث معهم وكيل الأمين العام ميبه في هايتي. وفي الوقت ذاته، فإن أحداً لم يوضح علناً الفوائد التي تعود على البلد من الوجود الدولي.

١٢ - وأدت الحوادث المتصلة بالصراعات السياسية داخل حركة لافالاس الحاكمة وبتزايد الإحباط بسبب تدهور أوضاع المعيشة إلى فرض مطالب أكبر على الشرطة الوطنية الهايتية، التي تقوم بمهامها بصورة طيبة عموماً. وفي أيار/ مايو، أُضرب معلّموا المدارس العامة عن العمل مطالبين بدفع مرتباتهم المتأخرة وزيادتها بنسبة ٨٠ في المائة. وأدى الإضراب إلى مظاهرات طلابية وقاتل في الشوارع، مما أحدث فوضى شديدة لمدة يومين في أجزاء من العاصمة. وكانت السرعة التي انتشرت بها الاحتجاجات العنيفة، وتحولها إلى بؤرة للسخط العام، تبين مدى هشاشة الحالة، وإن كان لا يمكن استبعاد تسلسل عناصر مهيجة إلى المظاهرات.

١٣ - كما إن زيادة تداول الأسلحة في المجتمع الهايتي والأشكال الجديدة والأكثر تعقيداً للجريمة المنظمة تمثل تحدياً هائلاً أمام قوة الشرطة الناشئة. فازدياد الاتجار غير المشروع، وبخاصة في المخدرات والمركبات، أصبح شائعاً متنامياً يتطلب اهتماماً عاجلاً. ومع ازدياد فعالية الشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة هذه العمليات للاتجار، يرجح أن تزداد احتمالات المواجهة العنيفة حيث أن الحلقات الإجرامية ستقاتل للحفاظ على سيطرتها. كما أن حروب العصابات، وبخاصة في حي سييتي سوليبي الحضري المتخرب الكثيف السكان، قد حدثت من قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الاستجابة بقوة مع الالتزام في الوقت ذاته بسيادة القانون واحترام حقوق المشتبه فيهم. ويتعرض ضباط الشرطة للعديد من الهجمات، من جانب أفراد مسلحين في الثالب. فمع خيبة أمل هؤلاء الأفراد من عدم تماشي نظام العدالة مع التطورات، فإن بعضهم يلجأ أحياناً إلى انتزاع حقوقهم بأيديهم.

١٤ - ورغم التوصل إلى اتفاق بين حكومتي هايتي والجمهورية الدومينيكية المجاورة، لا تزال عمليات إعادة القسرية للهايتيين، ممن لا يحملون وثائق إثبات هوية، مستمرة من الجمهورية الدومينيكية، وإن يكن بمعدلات أبطأ كثيراً. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مكتبه في بور - أو - برنس وسانتو دومينغو، مع الحكومتين بشأن هذه المسألة. ولا تزال هجرة الهايتيين وإعادتهم موضع نزاع بين البلدين، وتقع حوادث متكررة في منطقة الحدود بينهما، وهو ما يرجع في جانب منه إلى كثافة الاتجار في البضائع المحظورة.

ثالثاً - نشر وعمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي

١٥ - عند تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/ مايو، ثم بعد ذلك حتى ٣١ تموز/ يولييه، أيد مجلس الأمن توصيتي بالإبقاء على قوام البعثة المأذون به البالغ ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية و ٥٠٠ جندي. وكما يدرك المجلس، فإن العنصر العسكري للبعثة يشمل، بالإضافة إلى هذا القوام المأذون به، ٨٠٠ فرد من باكستان وكندا تمول أنشطتهم بالكامل من تبرعات مقدمة من كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وحالياً، يبلغ عدد أفراد عنصر الشرطة المدنية ٢٢٥ ضابطاً من ثمانية بلدان. ويتضمن مرفق هذا التقرير تكوين وقوام العنصرين على حد سواء.

١٦ - ولا يزال العنصر العسكري للبعثة ينتشر في مدينة بور - أو - برنس وحدها، حيث يقوم بدوريات فيها على مدار الساعة، ويضطلع بالمهام التي أسندها إليه مجلس الأمن في قراره ١٠٦٣ (١٩٩٦) والمبينة في تقرير سلفي المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/813/Add.1، الفقرات ٦ إلى ٨). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت طائرات الهليكوبتر التابعة للبعثة بدور بالغ الأهمية في مناسبات عديدة، في ضمان وصول وحدات مكافحة الشغب التابعة للشرطة الوطنية الهايتية - المعروفة باسم "سرايا التدخل وإقرار النظام" - إلى مواقع الاضطرابات في أنحاء البلد في الوقت المناسب، وكذلك في توصيل المواد الانتخابية اللازمة لانتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، عمل أفراد العنصر العسكري مع موظفي المجلس الانتخابي المؤقت وفريق المساعدة التقنية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع خطة لتقديم الدعم السوقي والتنفيذي للجولة الأولى من الانتخابات. ولا يزال الأفراد العسكريون التابعون للبعثة يوفرون الحماية في القصر الوطني وفي مقر الرئيس السابق أريستيد.

١٧ - وينتشر أفراد عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة في ١٠ مزارع في المحافظات و ٥ مزارع في بور - أو - برنس، وهم يواصلون مرافقة ضباط الشرطة الوطنية الهايتية في أنشطتهم اليومية. وخلال الأشهر الخمسة الأخيرة، كان فريق مكون من ثلاثة ضباط شبان من الشرطة الوطنية الهايتية يتلقى تدريباً في التوعية المدنية وأعمال الشرطة في المجتمعات المحلية في مقر البعثة. ويقوم الفريق حالياً بجمع المعلومات من أنحاء البلد عن خبرات مهام الشرطة في المجتمعات المحلية، بغية وضع برنامج تدريبي للشرطة يشمل البلد بأسره. وتواصل وحدة التدريب المركزية التابعة لعنصر الشرطة المدنية في البعثة إشرافها على عملية التدريب من خلال برنامجها للتدريب المستمر، الذي تركز في الآونة الأخيرة على حل المنازعات، والرماية، وحقوق الإنسان وعمل الشرطة، وقيادة المركبات، والهجرة، والمخدرات. كما نظم عنصر الشرطة المدنية دورات تنشيطية لحرس القصر، ودرب ١٨٦ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية على أعمال دوريات الحدود.

١٨ - وفي ضوء الاضطرابات الأخيرة في البلد، بذلت البعثة جهوداً مكثمة لتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في مجال مكافحة الشغب والتدخل السريع. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظمت تدريبات محاكاة في كاب هايسيان، ومن المخطط إجراء تدريبات إضافية في مدن أخرى لتزويد "سرايا التدخل وإقرار النظام" بالتدريب العملي الذي هي في أشد الحاجة إليه. كما ظل عنصر الشرطة في البعثة يعمل بصورة وثيقة مع الإدارة العامة للشرطة الوطنية الهايتية في إعادة نشر القوة حسب الكثافة السكانية وأنماط السلوك الإجرامي، غير أن التقدم كان بطيئاً في هذا الصدد. ولا تزال الجهود التي تقوم بها البعثة مع الشرطة الوطنية الهايتية، وكذلك تعاونها مع المانحين، تستفيد من الاجتماعات الشهرية التي يرأسها الرئيس بريغال، بحضور ممثلي الإدارة العامة وكبار المسؤولين الحكوميين والمانحين الثنائيين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة المدنية الدولية المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في هايتي. وفي حين ينتشر الآن عنصر الشرطة المدنية في مواقع أقل عدداً، فإن وجوده لا يزال بالغ الأهمية في سد الثغرات في التسلسل القيادي للشرطة الوطنية الهايتية. وفي قدرة النقل والاتصالات لدى القوة.

رابعاً - الشرطة الوطنية الهايتية

١٩ - أشار سلفي، في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (S/1996/813/Add.1، الفقرة ٢٠)، إلى أن إنشاء قوة شرطة جديدة يعد مهمة معقدة وصعبة ومطولة، وعدد عدة عناصر ينبغي النظر فيها للمساعدة على قياس النتائج التي يتم تحقيقها. ومع اقتراب ولاية البعثة من نهايتها، ثبت أن قياس أداء الشرطة الوطنية الهايتية وفقاً لهذه المعايير كان منيهاً في وضع الأولويات وتحديد احتياجات القوة مستقبلاً. وقد بينت دراسة أجرتها البعثة في أيار/ مايو من العام الحالي جوانب تقدم كبيرة، غير أنها أبرزت أيضاً عدداً من أوجه القصور التي تبعث على القلق بصفتها خاصة مع اقتراب الولاية من نهايتها. ففي حين تحقق بعض التقدم في ملء التسلسل القيادي للقوة، على سبيل المثال، بينت الدراسة أنه لم يحرز أي تقدم فيما بين شهري آذار/ مارس وأيار/ مايو وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان لا يزال ينقص الشرطة الوطنية الهايتية ٤٩ من عمداء الشرطة، و ١٦٢ من المفتشين، و ٢٩٢ من ضباط المستوى الأعلى المعروفين باسم الموظفين ٣ و ٤. ويعمل عنصر الشرطة المدنية في البعثة مع قيادة الشرطة الوطنية الهايتية للمساعدة في انتقاء ٤٨ من أفراد القوة الحالية ممن سيتولون مناصب رفيعة بعد إتمام التدريب في الأكاديمية. وسيتم في وقت لاحق تعيين ضباط إضافيين. وكما ذكر أعلاه، تجري عملية كبرى لإعادة نشر القوة، وهي العملية التي قطعت شوطاً كبيراً حتى الآن. وفيما يتعلق بقدرة الشرطة الوطنية الهايتية على إدارة مواردها البشرية والمادية، جرى استعراض إشراف القوة على أفرادها ولوازم مركباتها وبنيتها الأساسية، واتضح أنها أضعف الحلقات في التطوير المؤسسي للقوة. ومع ندرة الموارد المتوفرة للقوة، فإن الحالة تزداد حدة، حيث أنه ليس بمقدور الشرطة الوطنية الهايتية أن تتحمل استمرار فقد المعدات من خلال السرقة أو سوء الإدارة. وقد اتخذت خطوات لإنشاء مراكز تدريب إقليمية، ولكن لم يوضع بعد منهاج دراسي أساسي موحد لجميع مستويات الموظفين. ويستمر العمل لتعزيز مفهوم عمل الشرطة في المجتمعات المحلية، الذي توطدت أركانه في خمس من المحافظات التسع. كما أحرز تقدم في تركيب نظام للاتصالات. وأصبحت جميع المقار الإقليمية مرتبطة الآن ببور - أو - برنس، كما أن ٢٢ من بين ٢٩ من مراكز الشرطة الفرعية أصبحت مرتبطة بالعاصمة. غير أنه لم يسجل سوى تحسن ضئيل جداً في قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على الاحتفاظ بالسجلات أو إنشاء قاعدة بيانات لأفرادها ومعداتنا.

٢٠ - كما أن دراسة البعثة تناولت بالتفصيل التقدم الذي أحرزته مراكز القيادة التسعة في البلد في كل من المحافظات، وكذلك المركز الرئيسي في مقر الشرطة الوطنية الهايتية. وفيما يتعلق بالأخير، اتضح أنه مجهز تماماً بالمعدات وأفراد مدربين، ومع تركيب معدات الاتصالات اللازمة، فإنه أصبح الآن جاهزاً للعمل بصورة كاملة تقريباً. وعلى العكس من ذلك، كشفت الدراسة عن أوجه تباين واسعة فيما بين المراكز الإقليمية التسعة، التي كثيراً ما كانت تفتقر إلى خطوط هاتفية. وفيما يتعلق بالوحدات المتخصصة في الشرطة الوطنية الهايتية، التي جرى دراستها من أجل تطويرها، اتضح أن مستوى التدريب، والأفراد والمعدات، ووحدات مكافحة الشغب، قد تجاوز أكثر من نصف الأهداف الموضوعية لها. فسراياً التدخل وإقرار النظام، التي توجد وحداتها في معظم المدن الكبرى، كان أدائها طيباً عند الاستعانة بها للرد على الاضطرابات. فعلى سبيل المثال، عالجت هذه الوحدات، إلى جانب أفراد آخرين، حفلاً موسيقياً اجتذب

حشودا كبيرة في وسط بور - أو - برنس مؤخرا معالجة طيبة؛ غير أنه لوحظت مشاكل في معالجتها لإضراب المعلمين المذكور في الفقرة ١٧ أعلاه. وما زالت إدارة التحريات متعثرة. وفي حين أن بعض وحداتها مجهزة تجهيزا جيدا، وتلقى أفرادها تدريبا كافيا، فإنها لا تملك سوى عدد محدود من الوحدات الجاهزة للعمل تماما، ولا يزال انعدام القدرة على القيام بالتحريات الجنائية يشكل عتبة أمام إقامة العدل. ولوحظ إحراز بعض التقدم في وحدة السيطرة على المرور، التي أنجزت الآن نصف أهدافها تقريبا.

٢١ - ولا يزال مكتب المفتش العام مشغولا بعدد كبير من ادعاءات خرق الإجراءات الشرطة السليمة، وإساءة استعمال السلطة، وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تحرك المكتب بسرعة للتحقيق في الادعاءات الأخيرة بقيام الشرطة الوطنية الهايتية بعمليات إعدام "دون إجراءات قضائية"، وتم فصل ١٨ ضابطا، من بينهم عميد شرطة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وبذلك يصل عدد المنصولين منذ إنشاء القوة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ إلى أكثر من ١٠٠ ضابط، منهم ١٢ عميد شرطة. غير أن استقصاء الأدلة المعلن عنه والذي يشمل القوة بأكملها، بغرض تخليص القوة من العناصر التي لا تلتزم بنهجها إزاء الأمن العام، لم يكتمل بعد، وفات الموعد المحدد له بوقت طويل. ويعد هذا الاستعراض أمرا أساسيا إذا ما أريد لمصداقية الشرطة الوطنية الهايتية أن تتوطد في نظر السكان. كما أن من الضروري أن تحال إلى المحاكم دون مزيد من الإبطاء قضايا الأفراد الذين ارتكبوا أفعالا توجب محاكمتهم. وفي ذلك الصدد، تجدر ملاحظة أن ضعف النظام القضائي لا يزال يشكل عتبة خطيرة أمام فعالية الشرطة الوطنية الهايتية.

خامسا - نظام العدالة

٢٢ - مثلما قال سلفي مرارا ومثلما قلت، في تقريرتي الأخير المقدم إلى الجمعية العامة عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي (A/51/935)، فإن قطاع العدل في هايتي قطاع غير فعال، لا يتماشى مع التطورات الحاصلة في قطاع الأمن العام، ويحتاج إلى إصلاح شامل. ونتيجة لهذه الحالة، صار الإحباط يتزايد لدى الشرطة والسكان بوجه عام، بحيث صار كل من الجانبين يتولى الأمور بنفسه بين الحين والآخر في مواجهة عجز النظام عن إقامة العدل. ولا يزال عدد حالات "العدالة الأهلية" مرتفعا: ٦٦ حالة منذ بداية عام ١٩٩٧. ومعروف عن الشرطة الوطنية الهايتية أنها إما أن تترك المحتجزين يمضون لحال سبيلهم، وإما أن تقيم عدالتها الخاصة التي لا تتبع الإجراءات الواجبة. اعتقادا منها بأن المحاكم لن تنظر في القضية بصورة احترافية. وأفراد الشرطة الوطنية الهايتية المحتجزون فيما يتصل بجرائم لا يحاولون بصورة منتظمة إلى المحاكم، وهو ما يترك أثرا سلبيا على الجهود التي تبذلها القيادات لمعالجة المخطئين. وفي آخر فترات أعمال العنف والاضطرابات، ارتفع عدد الحوادث التي تضمنت إساءة استعمال السلطة وانتهاك حقوق الإنسان من جانب الشرطة الوطنية الهايتية، رغم التدابير التأديبية التي اتخذها المفتش العام. وفي حين تحسنت إدارة السجون، كانت هناك في الآونة الأخيرة بعض الأمثلة على الإخفاق في اتخاذ خطوات ملائمة لضمان رفاه المحتجزين، مثلما يتضح من حالات في هينشي وأركاهاي.

٧٢ - وترعى فرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية مبادرات تهدف إلى تعزيز الإصلاح القضائي، غالباً بالتعاون الوثيق مع البعثة المدنية الدولية المشتركة لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في هايتي. ومع ذلك، فإن نقاط ضعف هيكلية وقيادية كبرى في كافة أنحاء قطاع العدل لا تزال تعرقل الاستخدام السليم للدعم المقدم. فبعد شهور من إنشاء لجنة مكلفة بوضع استراتيجية عامة للإصلاح القضائي. لا تزال تسعى لوضع نهج متماسك لعملها. وفي غضون ذلك، أقر مجلس الشيوخ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ مشروع قانون بشأن الإصلاح القضائي، وهو معروض الآن على مجلس النواب. ولا يزال استغلال مدارس التدريب القضائي دون المستوى المطلوب، وإن كان من المتوقع استئناف الدورات في الخريف. وثمة اتفاق عام على الضرورة الملحة لإضفاء الطابع الاحترافي على قطاع العدل في هايتي وتحديثه. غير أن ذلك عملية طويلة الأجل تتطلب توافق الآراء والاستمرارية.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

٧٤ - ألحق انقسام حركة لافلاس مزيداً من الضعف بعملية صنع القرار وبقدرة الحكومة على الإنجاز. ونتيجة لذلك، لم يبدأ بعد العديد من المشاريع والبرامج التي يتوفر تمويلها بالكامل، ولا تزال تتوفر مبالغ كبيرة من التمويل الخارجي. غير أنه ما لم ينعكس في عام ١٩٩٧ اتجاه التراجع الكبير في صرف دفعات الأموال الذي حدث في عام ١٩٩٦ فإن الانتعاش الاقتصادي، الذي يمكن تنشيطه من خلال الاستثمار العام، سيتأخر مرة أخرى، ربما حتى العام المقبل.

٧٥ - وحتى رغم تراجع معدل التضخم إلى ما يزيد قليلاً عن ١٠ في المائة واستقرار سعر الصرف نسبيًا، فإن مستثمري القطاع الخاص لا يزالون يلتزمون الحذر. فالاستثمارات الخاصة لا تتزايد إلا في قطاعي الخدمات وتشبيد المناطق السكنية. غير أنها ليست كافية لإعطاء دفعة للاقتصاد ككل. ويعتقد أن معدلات البطالة أو عدم التوظيف الكامل تبقى في حدود ٧٠ في المائة، ولا تزال فرص العمل الجديدة محدودة جداً. ومع انضمام ٧٠ ٠٠٠ من مواطني هايتي إلى قوة العمل سنوياً، وركود دخل الأسرة، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، تواصل الضغوط الاجتماعية ازديادها بصورة مطردة، وتتزايد معها احتمالات النزاع الناجمة عنها.

٧٦ - ولا تزال جهود التعاون الإنمائي تتسم بالقوة. ورغم الإبطاء في صرف دفعات الأموال المشار إليه أعلاه، كانت هناك التزامات إضافية كبيرة من جانب مؤسسات مالية دولية ومانحين متعددي الأطراف وثنائيين. كما إن إنجاز مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي كانت قد زادت بمقدار أربع مرات في عام ١٩٩٥ عقب انتهاء الجزاءات الاقتصادية، قد زاد مرة أخرى في عام ١٩٩٦، ويتوقع أن يصل إلى مستوى قياسي هذا العام. وبالمثل، فإن الالتزامات في أعلى مستوى لها على الإطلاق، حيث يبلغ مجموعها أكثر من ٢٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧. وفي حين يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شؤون الحكم، فإن المشاريع والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لا تزال تستأثر بحوالي نصف موارده المالية. ويتم تنفيذ غالبية هذه المشاريع بواسطة وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات

بريتون وودز، أو بالتعاون الوثيق معها. وعلى الصعيد الميداني، أدى توحيد مهام نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى تعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة، التي تشارك فيها بصورة منتظمة مؤسسات بريتون وودز والمنظمة الدولية للهجرة. وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة النشطة من جانب ممثلي الخاص في اجتماعات التنسيق الشهرية لمنظومة الأمم المتحدة قد عززت بدرجة أكبر التعاون المشترك بين الوكالات.

سابعا - ملاحظات وتوصيات

٢٧ - لقد قطعت هايتي خطوات هامة الى الامام، بدعم من المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة. فلأول مرة في تاريخها، تم في شباط/فبراير ١٩٩٦ انتقال سلمي للسلطة بين رئيسين منتخبين ديمقراطيا، عندما تولى الرئيس بريفال منصبه؛ وأجرى العديد من جولات الانتخابات دون وقوع حوادث عنيفة؛ كما أن قوة الشرطة الناشئة، التي تحرز تقدما في اتجاه اليوم الذي تستطيع فيه بمفردها أن تتولى مهام الأمن العام، تترك بالفعل أثرا إيجابيا على الأمن في البلد؛ فالمتوسط الشهري لعدد حوادث القتل في عام ١٩٩٧ يتناقص بالمقارنة بعام ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، صار من الواضح أن مواطني هايتي يرفضون التعسف والتسلط. وقد انتهت سنوات الديكتاتورية، وصار العسكريون السابقون يعانون الآن من الضعف بحيث أصبحت عودتهم الى السلطة أمرا غير محتمل الى حد بعيد.

٢٨ - ولا تزال هايتي تواجه تحديات سياسية واقتصادية هائلة. ففي الأجل القصير، يجب تشكيل مجلس وزراء جديد والخروج من الأزمة الانتخابية لتمكين البرلمان والمجالس المحلية من العمل على نحو فعال، والإصلاح اللازم لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتوليد النمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، يتطلب توافقا أساسيا في الرأي فيما بين مواطني هايتي، وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد.

٢٩ - وفي الأجل الطويل، لن تتحقق التنمية المستدامة بدون مساعدة دولية كبيرة، على أساس خطة عمل تحظى بتأييد واسع. ولتأمين هذه المساعدة وتعبئتها، يرمى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة "هايتي عام ٢٠١٢"، التي تتضمن قيام ٢٥٠ مشاركا من هايتي قريبا بتحديد نحو ٣٠ هدفا يرمى تحقيقها خلال ١٥ سنة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. ومن شأن هذه الأهداف والإطار الذي سيضمها أن توفر توجيهها للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وأرجو النجاح لهذه المبادرة التي ستحظى بتأييد قاعدة أوسع نطاقا.

٣٠ - وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز مكتبه في هايتي من أجل تحسين دعم الجهود الإنمائية الوطنية، وليكون مستعدا لتولي مهام إضافية في مجال بناء المؤسسات تظلمع بها حاليا بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي والبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي. وقد وقّع البرنامج مؤخرا اتفاقا مع حكومة هايتي يهدف الى زيادة الطاقة الاستيعابية للإدارة بتوفير خبرات فنية إضافية في تصميم المشاريع الإنمائية وإنجازها. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة

للتطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية، يجري نقل صندوق التبرعات المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥) الى البرنامج الإنمائي. وسيلزم توفير مساعدة تقنية للإصلاح القضائي في الأجلين المتوسط والطويل.

٣١ - ويذكر أن سلفي قد ذكر، في تقريره المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/416، الفقرة ١٩)، أن تدريب الشرطة الوطنية الهايتية في ميادين متخصصة مثل التحريات الجنائية والمخدرات ومكافحة الشغب ليس متوقعا أن يكتمل قبل نهاية عام ١٩٩٧. ورغم إحراز تقدم في إنشاء قوة الشرطة الجديدة، فضلا عن الميادين المذكورة أعلاه، فإن التقدم كان بطيئا ومتفاوتا. وعلاوة على ذلك، يخشى بعض مواطني هايتي من إمكانية تلاعب بعض الجماعات السياسية بقوة الشرطة الناشئة، وهو أمر سبق وأن حدث في البلد. وائني أشرك قادة هايتي السياسيين رأيهم القائل بأنه دون توافر دعم مستمر وطويل الأجل من المجتمع الدولي، فإن القوة قد لا تتمكن من التصدي للحوادث الخطيرة، مما يهدد بتدهور الحالة الأمنية.

٣٢ - ومثلما ورد في الفقرة ١١ أعلاه، فعلى الرغم من المظاهرات المتفرقة والدعوات القليلة لانسحاب "قوة الاحتلال"، فإن الاتصالات التي أجراها في الآونة الأخيرة وكيل الأمين العام برنار ميبه، وممثلي الخاص وكبار ممثلي فريق "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي" تؤكد أن الوجود العسكري الدولي التابع للبعثة قد ترك أثرا في تحقيق الاستقرار في هايتي، وبخاصة في هذا الوقت الذي يشهد فيه البلدا فورانا سياسيا خطيرا، غير أنه يتعين على السلطات الهايتية أن تركز جهودها وتوجه مواردها ووقتها نحو حل القضايا الهامة والملحة التي يواجهها البلد حلا بناء في الوقت المناسب.

٣٣ - وقد أبلغت مجلس الأمن في ٢٤ آذار/ مارس أنه من أجل كفاءة مواصلة التطوير المؤسسي لقوة الشرطة، ينبغي تمديد ولاية البعثة لمرّة أخيرة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وتمشيا مع ذلك القرار، فإنني على استعداد لسحب البعثة بحلول آخر تموز/يوليه. إلا أن إنهاء وجود الأمم المتحدة في هذا الوقت قد يعرض للخطر التقدم الكبير الذي حققته هايتي بمساعدة من المجتمع الدولي. ولذلك، فإنني أشاطر الرئيس بريفال ما أعرب عنه من آراء في بيانه المعلن في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٧ من أن الإثني عشر شهرا الكاملة التي طلبها من سلفي في رسالته المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (انظر S/1996/956، المرفق)، هي مدة ضرورية لتمكين الشرطة الوطنية الهايتية من ضمان توفير بيئة آمنة ومستقرة دون دعم دولي.

٣٤ - وفي ضوء هذه الخلفية، أوصي بأن يدرس مجلس الأمن بدقة الحقائق الواردة في هذا التقرير لكي يتخذ قرارا بشأن مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة الى الشرطة الوطنية الهايتية لمدة أربعة أشهر. وفي حالة الموافقة على ذلك، يمكن أن ينشئ مجلس الأمن بعثة جديدة تسمى "بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي"، تتمثل ولايتها في دعم السلطات الهايتية في مواصلة تحويل الشرطة الوطنية الهايتية الى قوة شرطة محترفة. وسيواصل ممثلي الخاص تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز بناء المؤسسات والمصالحة الوطنية وإعادة بناء الاقتصاد.

٣٥ - وفي حالة سرافقة مجلس الأمن على هذه الولاية، وأخذاً في الاعتبار أن البلدان المشاركة بغالبية أفراد عنصر الشرطة المدنية ليست مستعدة لنشر ضباطها دون توافر مساندة عسكرية كافية، فإن البعثة الجديدة ينبغي أن تتألف من عنصر عسكري وعنصر من الشرطة المدنية.

٣٦ - وإدراكاً مني للآزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة حالياً، ولحالة الاشتراكات غير المسددة للحسابين الخاصين لبعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، وإدراكاً لضرورة تخفيض قوام وجود الأمم المتحدة في هايتي، فإنني أوصي بتخفيض قوام القوات التي تتحمل الأمم المتحدة تكاليفها في البعثة الجديدة تخفيضاً كبيراً - بحيث يخفض عنصر الشرطة المدنية من ٣٠٠ ضابط إلى ٢٥٠ ضابطاً، ويخفض العنصر العسكري من ٥٠٠ فرد إلى هيئة أركان للمقر العسكري قوامها ٥٠ فرداً.

٣٧ - وفي ضوء التقدم الذي حققته بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي حتى الآن، ستمثل المهمة الأولية للعنصر العسكري في دعم أنشطة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة، بينما سيجري التخلي تدريجياً عن بعض مهامه السابقة. وسيجري إكمال أفراد المقر العسكري الخمسين بوحدات توفرها باكستان وكندا وتمول من التبرعات. وفي ذلك الصدد، أعربت حكومتا كندا والولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادهما لمواصلة تقديم التبرعات المالية اللازمة.

٣٨ - وخلال الأشهر الأربعة القادمة، سيحول عنصر الشرطة المدنية مهامه تدريجياً إلى تدريب ثلاث من الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية - مكافحة الشغب، وقوة التدخل السريع، وأمن القصر - التي يعتبر أنها تتسم بأهمية متميزة. وبمجرد تعزيز هذه الوحدات، سستحسن بدرجة كبيرة فاعلية القوة في الوقت الذي تواصل فيه تطورها الخاص. كما ستواصل البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد برنامج المساعدة التقنية الذي سيمول من صندوق التبرعات المنشأ بموجب القرار ٩٧٥ (١٩٩٥). ويهدف البرنامج المتوخى إلى تزويد الشرطة الوطنية الهايتية على مدار السنوات الثلاث المقبلة بخبرة فنية على أعلى مستوى في مجال إنفاذ القوانين. وأود في ذلك الصدد أن أعتنم الفرصة لأتوجه بالشكر لمن ساهموا في الصندوق. كما أود أن أكرر مناشدتي الدول الأعضاء أن تنظر في المساهمة في الصندوق وأن تبذل كل ما في وسعها لدعم برنامج المساعدة التقنية.

٣٩ - وسيتم إجراء مشاورات مع السلطات الهايتية بشأن اتفاق مركز القوات. ويمكن أن يطبق على البعثة الجديدة الاتفاق المبرم بين حكومة هايتي والأمم المتحدة بشأن بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، مع مراعاة اختلاف ولاية البعثة الجديدة. ويتم تحديد قواعد الاشتباك للبعثة الجديدة وفقاً لولاياتها. وتمشياً مع الممارسة المعتادة، ستأذن القواعد باستخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس، بما في ذلك التصدي لمحاولات استخدام القوة لإعاقة إنجاز البعثة لولاياتها، أخذاً في الاعتبار الحالة على أرض الواقع على النحو الذي يحدده ممثلي الخاص بالتشاور مع قائد العنصر العسكري التابع للبعثة، وبالتعاون الوثيق مع الرئيس بريمال وحكومته.

٤٠ - وفي حالة موافقة أعضاء مجلس الأمن على توصياتي، سأقدم في أقرب وقت ممكن، في إضافة إلى هذا التقرير، بياناً بالآثار المالية المترتبة على مقترحاتي.

٤١ - وإذا ما أذن مجلس الأمن بنشر "بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي"، فإن انتهاء ولاية حفظ السلام في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لن تعني إنهاء دور الأمم المتحدة في هايتي. ففي الحقيقة، سيكون من المهم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الأنشطة التي تقوم بها حكومة هايتي بهدف تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وأن يواصل تقديم الدعم القوي لبناء قوة شرطة محترفة. وسيلزم، في الأجل المتوسط، على الأقل، أن يكون هناك وجود للمتابعة من أجل تقديم المشورة والدعم النشط في ميداني الأمن العام والإصلاح القضائي، وكذلك في مجال رصد حالة حقوق الإنسان. كما سيتعين إيلاء اهتمام خاص للمشكلة المتنامية التي يواجهها البلد فيما يتعلق بتهريب المخدرات، والتي قد يحسن فيها الاستفادة من الخبرة الفنية المتوافرة لدى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وسأقدم في هذا السياق بمزيد من التوصيات بشأن طرائق تقديم المساعدة الدولية بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وسيكون من الضروري أن يتوافر الدعم السياسي من جانب المجتمع الدولي لهذه الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والتي تشكل بناءً للسلام بأفضل معانيه.

٤٢ - وأود في ختام هذا التقرير أن أثنى على القوات وضباط الشرطة المدنية والموظفين المدنيين الدوليين، الذين ينجزون واجباتهم في ظروف صعبة. وطوال مدة ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي، حظيت البعثة بقيادة متميزة من جانب ممثلي الخاص، السيد إنريك تير هورست، وقائد القوة، البريجادير جنرال بيير دايفل، وقائد الشرطة المدنية، الكولونيل روبرت بيغيير.

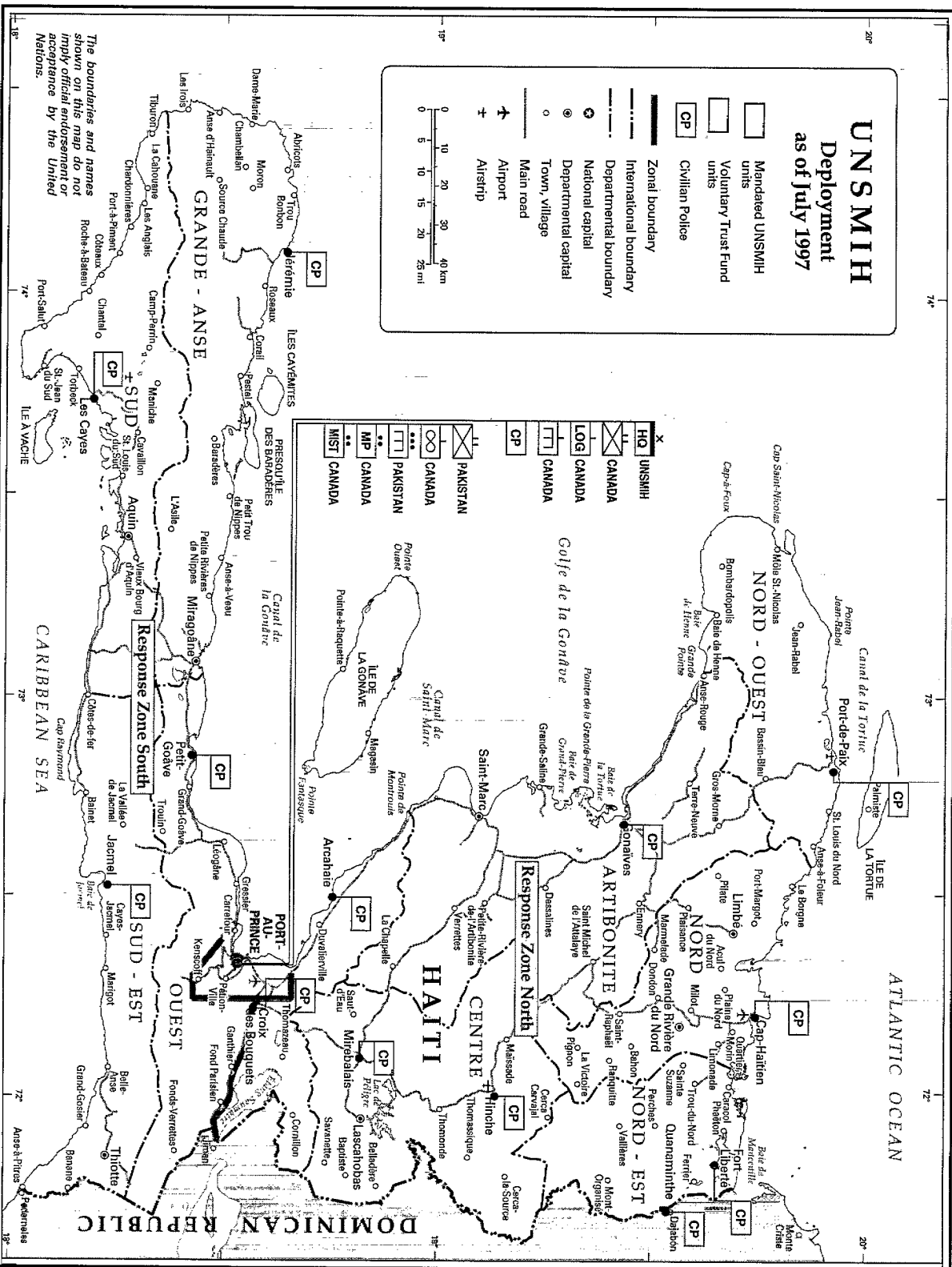
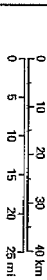
المرفق

تكوين وقوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية
في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هايتي
 في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧

عنصر الشرطة المدنية	العنصري العسكري			الجنسية
	ممول من التبرعات	المقرر	العمليات	
	٥٠٠	١٩	٢٥	باكستان
١٠				بنن
٧				توغو
١٤				الجزائر
٤٤				فرنسا
٦٢	٣٠٠	٣٤	٤٢٢	كندا
٣٨				مالي
٣				الهند
٤٧				الولايات المتحدة الأمريكية
٢٢٥	٨٠٠	٥٢	٤٤٧	المجموع
٢٢٥	٨٠٠	٥٠٠		المجموع الكلي

UNSMIH Deployment as of July 1997

	Mandated UNSMHI units
	Voluntary Trust Fund units
	Civilian Police
	Zonal boundary
	International boundary
	Departmental boundary
	National capital
	Departmental capital
	Town, village
	Main road
	Airport
	Airstrip



The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.